

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٦٤٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب .
وعضوية القضاة السادة
ناصر التل ، هاني قاقيش ، إبراهيم البطاينة ، حابس العبدلات .

المميز : عبدالكريم حمدان أحمد أبو حسان .
وكيلاه المحاميان مازن الحديد وهيثم قوزح .

المميز ضدهم :

١. محمد شحدة رشيد سعيقان .
٢. رشيد شحدة رشيد سعيقان .
٣. خضر شحدة رشيد سعيقان .
٤. إبراهيم شحدة رشيد سعيقان .
٥. بكر شحدة رشيد سعيقان .
٦. مصطفى شحدة رشيد سعيقان .
٧. عمر شحدة رشيد سعيقان .
٨. قاسم شحدة رشيد سعيقان .
٩. أكرم شحدة رشيد سعيقان .
١٠. علاء شحدة رشيد سعيقان .
١١. زيد شحدة رشيد سعيقان .
١٢. إياد شحدة رشيد سعيقان .
١٣. زياد شحدة رشيد سعيقان .
١٤. طارق شحدة رشيد سعيقان .

١٥. نور الدين شحدة رشيد سعيغان .
 ١٦. ابتسام شحدة رشيد سعيغان .
 ١٧. بسمة شحدة رشيد سعيغان .
 ١٨. عايشة شحدة رشيد سعيغان .
 ١٩. خديجة شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٠. باسمة شحدة رشيد سعيغان .
 ٢١. فاطمة شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٢. مريم شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٣. سميرة شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٤. عادة شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٥. غدير شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٦. أروى شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٧. علي شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٨. يوسف شحدة رشيد سعيغان .
 ٢٩. ناصر شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٠. خالد شحدة رشيد سعيغان .
 ٣١. خلدون شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٢. أسمي شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٣. خضرة شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٤. هناء شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٥. علياء شحدة رشيد سعيغان .
 ٣٦. نعمة محمد عليان اسعيغان .
- وكيلهم المحامي خالد شحدة اسعيغان .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق جنوب عمان في القضية رقم (٢٠١٢/٤٠١) فصل ١١/١٠/٢٠١٢ والقاضي : (باعتبار أجر المثل للعقارين موضوع الدعوى بتاريخ إقامتها في ٢٠١٢/١/١٢ هو مبلغ ٦٠٠٠ دينار سنوياً بالنسبة لقطعة الأرض رقم (٢١٧)

حوض ٢/المغبة ، قرية أبو علندا من أراضي جنوب عمان ، ومبلغ ٨٠٠٠٠ دينار سنوياً بالنسبة لقطعة الأرض رقم (٢١٨) حوض ٢/المغبة ، قرية أبو علندا من أراضي جنوب عمان وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف وتضمن المدعي مبلغ ١٠٠ دينار بدل أتعاب محاماة) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأ القرار الطعين بمخالفة نص المادة (١٦٩) الفقرة (٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية .
٢. حيث إن الدعوى من المدعي (المميز) إذ لم يحكم له فيكون أقصى ما يعاقب به هو رد دعواه أي أن يخسر المدعي (المميز) الرسوم والمصاريف وبدل الأتعاب وليس أن يحكم للخصم .
٣. أخطأ القرار الطعين بأن حكم خلافاً لما طلب الخصوم .
٤. أخطأ القرار الطعين باعتماد خبرة مخالفة للواقع والحس السليم لطبائع الأمور .
٥. أخطأ القرار الطعين باعتماد تقرير الخبرة رغم أنه لم ينهض بالمهمة المطلوبة منه .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧ قدم وكيل المميز ضدهم الأول والثامن والتاسع والسابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين والواحد والثلاثين لائحة جوابية طلب في نهايتها رد التمييز .

الاستدعاء

وبالتدقيق والمداولة نجد بأن المستدعي عبدالكريم حمدان أبو حسان قد تقدم بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ بالطلب رقم (٢٠١٢/٣٦) لدى قاضي الأمور المستعجلة في محكمة بداية حقوق جنوب عمان بمواجهة المستدعي ضدهم :

أ - ورثة المرحوم شحدة رشيد علي سعيقان كل من :

١. محمد شحدة رشيد سعيقان .
٢. رشيد شحدة رشيد سعيقان .
٣. خضر شحدة رشيد سعيقان .
٤. إبراهيم شحدة رشيد سعيقان .
٥. بكر شحدة رشيد سعيقان .
٦. مصطفى شحدة رشيد سعيقان .
٧. عمر شحدة رشيد سعيقان .
٨. قاسم شحدة رشيد سعيقان .
٩. أكرم شحدة رشيد سعيقان .
١٠. علاء شحدة رشيد سعيقان .
١١. زيد شحدة رشيد سعيقان .
١٢. إياد شحدة رشيد سعيقان .
١٣. زياد شحدة رشيد سعيقان .
١٤. طارق شحدة رشيد سعيقان .
١٥. نور الدين شحدة رشيد سعيقان .
١٦. ابتسام شحدة رشيد سعيقان .
١٧. بسمة شحدة رشيد سعيقان .
١٨. عائشة شحدة رشيد سعيقان .
١٩. خديجة شحدة رشيد سعيقان .
٢٠. باسمة شحدة رشيد سعيقان .
٢١. فاطمة شحدة رشيد سعيقان .
٢٢. مريم شحدة رشيد سعيقان .
٢٣. سميرة شحدة رشيد سعيقان .
٢٤. غادة شحدة رشيد سعيقان .

- ٢٥. غدير شحادة رشيد سعيان .
- ٢٦. أروى شحادة رشيد سعيان .

ب - ورثة المرحوم شحادة رشيد علي سعيان كل من :

- ١. علي شحادة رشيد سعيان .
- ٢. يوسف شحادة رشيد سعيان .
- ٣. ناصر شحادة رشيد سعيان .
- ٤. خالد شحادة رشيد سعيان .
- ٥. خلدون شحادة رشيد سعيان .
- ٦. أسى شحادة رشيد سعيان .
- ٧. خضرة شحادة رشيد سعيان .
- ٨. هناء شحادة رشيد سعيان .
- ٩. علياء شحادة رشيد سعيان .
- ١٠. نعمة محمد عليان اسعيان .

وموضوعه طلب لإعادة تقدير بدل الإجارة بما يتناسب وأجر المثل سنداً لأحكام المادة (٢/٥) من قانون المالكين والمستأجرين مؤسساً طلبه على الوقائع التالية :

أولاً : كان مورث المستدعي ضدهم يشغل العقار رقم (٢١٧ و ٢١٨) حوض رقم (٢) أبو علندا من أراضي جنوب عمان بموجب عقد إيجار خطي بتاريخ ١٩٨١/١/١ وبأجرة سنوية معدلة بموجب قانون المالكين والمستأجرين رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٠ مبلغ وقدره (١٧١٦٠) سبعة عشر ألفاً ومئة وستين ديناراً أردنياً اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/١/١ والمملوك للمستدعي والذي يشغله المستدعي ضدهم بحكم القانون .

ثانياً : إن بدل الأجرة التي حددها القانون لا تتناسب وبدل أجر المثل الحقيقي للعقار المؤجر الموصوف أعلاه .

ثالثاً : لم ينفق المستدعي والمستدعي ضدهم على تحديد بدل أجرة المثل في موقع العقار ومحكمتمكم صاحبة الولاية للنظر في هذا الطلب .

وطلب المستدعي بلائحة الطلب اصدار القرار المستعجل لتحديد بدل إجارة العقار رقم (٢١٧ و ٢١٨) حوض رقم (٢) أبو علندا من أراضي جنوب عمان بما يتناسب وأجر المثل سناً لأحكام المادة (٢/٥) من قانون المالكين والمستأجرين مع تضمين المستأنف ضدهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

وبتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ قرر قاضي الأمور المستعجلة لدى محكمة بداية حقوق جنوب عمان عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى محكمة صلح جنوب عمان صاحبة الاختصاص .

وبعد تسجيلها لدى محكمة صلح جنوب عمان بالرقم (٢٠١٢/٤٠١) تاريخ ٢٠١٢/١/٣١ سارت الدعوى حسب الأصول وبعد استكمال إجراءات التقاضي أمام محكمة صلح جنوب عمان أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١١ قرارها رقم (٢٠١٢/٤٠١) والمتضمن الحكم باعتبار أجر المثل للعقارين موضوع الدعوى بتاريخ إقامتها في ٢٠١٢/١/١٢ هو مبلغ ٦٠٠٠ دينار سنوياً بالنسبة لقطعة الأرض رقم (٢١٧) حوض (٢) المغبة قرية أبو علندا ومبلغ ٨٠٠٠ دينار سنوياً بالنسبة لقطعة الأرض رقم (٢١٨) حوض (٢) المغبة قرية أبو علندا من أراضي جنوب عمان وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠ دينار أتعاب محاماة .

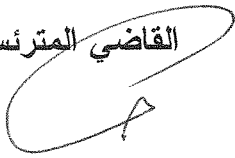
لم يرتض المدعي بهذا القرار فطعن به لدى محكمة التمييز للأسباب الواردة بلائحة التمييز .

ودون التعرض لأسباب التمييز نجد بأن موضوع طلب المميز هو طلب لإعادة تقدير بدل الإجارة بما يتناسب وأجر المثل سنداً لأحكام المادة (٢/٥) من قانون المالكين والمستأجرين وهو طلب مستعجل وفقاً لأحكام هذه المادة وحيث إن القرار المستعجل الصادر في هذا الطلب المطعون فيه يعتبر قراراً قطعياً وغير قابل للطعن استثناءً وبالتالي فإنه لا يجوز الطعن لدى محكمة التمييز عملاً بالمادة (١/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي تنص على أنه يقبل الطعن أمام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعوى التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار مما يعني معه رد التمييز شكلاً ولا يغير من ذلك تقديم طلب إذن تمييز من المميز والحصول على الإذن طالما أن القرار المميز هو قرار قطعي وغير صادر عن محكمة الاستئناف وفقاً لأحكام المادة (١٩١) سالف الإشارة .

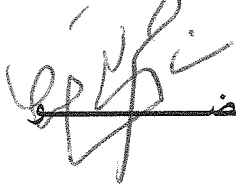
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/١٩ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش

